الأنباء
الجمعة 11 يناير 2013

السنيورة هنأ سليمان على مواقفه

لبنان في دوامة قانون الانتخابات.. و«الأرثوذكسي» يعُرّي «المناصفة» ويكشف الخلل الديموغرافي بمعدل ثلثين للمسلمين وثلث للمسيحيين!

مددت العاصفة الروسية «أولفا» لوجودها في لبنان يوما اخر امس الخميس، ومدد معها وزير التربية العطلة المدرسية يوما آخر ايضا، واليها الكهرباء المقطوعة والطرقات الجبلية المغمورة بالثلوج التي تجاوزت في مناطق الشمال الشواطئ الى مياه المتوسط الدافئة.

اما العاصفة السياسية فقد مددت اقامتها في مجلس النواب هي الاخرى، حيث انتهت اللجنة النيابية الفرعية من دراسة ثلاثة مشاريع قوانين انتخابات، المشروع الارثوذكسي ومشروع الدوائر الخمسين للقوات اللبنانية ومشروع الحكومة القائم على 13 دائرة انتخابية مع النسبية.

ويقول مؤيدو المشروع الاورثوذكسي وفي الطليعة التيار الوطني الحر ان مشروعهم سيحظى باغلبية 70 نائبا على الاقل، لكنه سيكون عرضة للطعن امام المجلس الدستوري كما لوح الرئيس ميشال سليمان الذي يرى في انتخاب اللبناني لنائب طائفته مغايرا لدستور الطائف الذي ينص على التعايش والشراكة بين مكونات الوطن، وبالتالي فانه يعتبر مثل هذا المشروع الذي يروج له العماد ميشال عون بالالدستوري وغير الميثاقي ايضا.

رئيس الحكومة اعلن في جلسة مجلس الوزراء في السراي ان موعد الانتخابات النيابية ثابت في محله، بينما قانون الانتخابات هو المتغير والمتحرك، ولم يفت مجلس الوزراء ان يخصص 3 مليارات ليرة لاغاثة المتضررين بالعاصفة وبانفجار الاشرفية الذي قضى على اللواء وسام الحسن واحداث التبانة ـ جبل محسن.

ويبدو ان مياه قانون الانتخاب لابد من ان تمر في مجرى النائب وليد جنبلاط الذي يشكل بيضة القبان في ميزان الحكومة ومجلس النواب وصوته المرجع لبقاء الاكثرية الحالية اكثرية وبالتالي للحكومة التي تتكئ على كتفيه.

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا نظيره القبرصي ديمتريس كريستوفياس في بعبدا امس (محمود الطويل)

ولا يبدو لنائب مسيحي مستقل في رده على سؤال لـ«الأنباء» ان ممثلي المسيحيين في اللجنة سيصرون على المشروع الارثوذكسي لانهم بذلك يكشفون تضاؤلهم الديموغرافي للملأ، وعندئذ فان مياه هذا القانون الطائفي ستكذب الغطاس المسيحي، خصوصا بعد ابراز النائب سامي الجميل تقريرا امام اللجنة النيابية، يظهر ان المسيحيين يشكلون نسبة 36,8 من اللبنانيين مقابل 63,2 للمسلمين.

ويستند التقرير الى لوائح شطب الناخبين للعام 2012 ويظهر ان السنة هم الاكثرية على مستوى لبنان، ويبلغ تعداد ناخبيهم 937428 ناخبا وناخبة، يليهم الشيعة وتعدادهم 925302، اي اقل بـ 12136 من السنة ويأتي الموارنة في المرتبة الثالثة 682502 فالارثوذكس 243137 والدروز 189883 اما الطوائف الاقل عددا فهم الاثنيين 11875 فالانجيليون 12163 والعلويون 26341 .

وقال النائب جورج عدوان (القوات اللبنانية): لن نترك اثرا لقانون 1960 ولن نقبل بالعودة اليه.

من جهته، النائب اكرم شهيب ممثل جبهة النضال الوطني في اللجنة النيابية قال ان المشروع الارثوذكسي ولد ميتا وهو يمهد لمجلس ملة.

لكن النائب علي فياض (حزب الله) لاحظ ان هذا المشروع حصل على اكبر تأييد في اجتماعات اللجنة (ستة اصوات من اصل تسعة) بيد انه اعتبر ان كل الاحتمالات واردة.

وطبقا لمصادر اللجنة فإن الطرح الأرثوذكسي او مشروع ايلي الفرزلي كما يسميه البعض نال موافقة ستة نواب من اصل تسعة، بينما التزم رئيس اللجنة النائب روبير غانم الحياد أمام كل الطروحات.

أما مشروع الدوائر الخمسين الذي تتبناه القوات اللبنانية فقد حظي بموافقة اربعة نواب واعتراض اربعة، بينما تمسك النائب الجنبلاطي اكرم شهيب بقانون 1960 المعدل في اتفاقية الدوحة.

بدوره، أعلن النواب المسيحيون المستقلون رفضهم لمشروع قانون الانتخابات الأرثوذكسي.

وفي أعقاب اجتماع عقده النواب الحاليون والسابقون في منزل النائب بطرس حرب، أعلن الأخير ان هذا المشروع خطر ولم تتبنه بكركي.

ورأى المجتمعون ان هذا المشروع يعرض لبنان الى مخاطر التفتت والزوال ويشكل ضربا للأسس الفلسفية والتاريخية والاجتماعية والديموقراطية التي قام عليها لبنان كما يشكل مخالفة لأحكام الدستور الذي يؤكد في الفقرتين «ط» و«ي» من مقدمته انه لا فرز للشعب على اساس اي انتماء كان وعلى انه لا شرعية لسلطة تناقض العيش المشترك كما يتعارض مع المادة 27 من أحكام الدستور التي تعتبر النائب ممثلا للأمة جمعاء، وأن المجتمعين يؤكدون مساندتهم لموقف رئيس الجمهورية الرافض لهذا المشروع.

وحضر الاجتماع مع حرب، النواب: فؤاد السعد، ميشال فرعون، هنري حلو، دوري شمعون، انطوان سعد، نقولا غصن، والنواب السابقون: سمير فرنجية، إلياس عطاالله، جواد بولس، كميل زيادة، صلاح حنين، والشيخ ميشال الخوري والدكتور انطوان حداد.

في هذا الوقت اتصل الرئيس فؤاد السنيورة بالرئيس ميشال سليمان مشيدا بموقفه من الطرح الأرثوذكسي والذي يثبت انه رأس الحكم والمؤتمن على الدستور، كما اتصل برئيسي الكتائب والقوات والنائبين ميشال المر وبطرس حرب.

وأكد السنيورة رفض «المستقبل» لأي قانون يعتمد النسبية في ظل سلاح حزب الله الذي يشبه الوصاية السورية سابقا، وأبدى امتعاضه الشديد من مشروع الفرزلي الذي يشق صفوف اللبنانيين ويحول لبنان الى طوائف متناحرة.

إلى ذلك اجتمع النواب المسيحيون المستقلون عن الأحزاب في منزل النائب بطرس حرب لمناقشة الموقف الواجب من قانون الانتخاب.

من جهته، النائب وليد جنبلاط الذي يقود الحملة ضد «المشروع الأرثوذكسية» نفى ان يكون هدد بالاستقالة من الحكومة، لا من قريب ولا من بعيد، وقال: يكفيني الموقف المتميز لرئيس الجمهورية، واصفا طرح المشروع المقصود في اطار المزايدات بين العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع، لافتا الى ان رغبتهما الدائمة في القتال ادت الى تبني هذا المشروع الذي يولّد عزلة بين الطوائف وانعزالات البلد، وأكد على تفاهمه مع رئيس مجلس النواب نبيه بري على الحرص على اتفاق الطائف.

● بيروت ـ عمر حبنجر

القضاء الفرنسي يوافق على الإفراج عن اللبناني جورج عبدالله شرط ترحيله

باريس ـ يو.بي.أي: قرر القضاء الفرنسي أمس الإفراج عن اللبناني جورج ابراهيم عبدالله المسجون منذ 29 عاما بتهمة قتل ديبلوماسيين اثنين في باريس عام 1982 شرط ترحيله من البلاد.

ونقلت وسائل اعلام فرنسية عن مصادر قضائية أن محكمة تطبيق العقوبات في باريس رفضت الاستئناف الذي تقدمت به النيابة العامة اعتراضا على قرار الإفراج عن عبدالله (61 عاما)، وقد وافقت المحكمة على الإفراج عن عبدالله شرط مغادرته الأراضي الفرنسية.

وكانت محكمة فرنسية وافقت في نوفمبر على طلب الإفراج عن الزعيم السابق لتنظيم الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية وربطته بطرده من الأراضي الفرنسية.

لكن تم تعليق هذا الحكم بسبب استئناف النيابة العامة التي اعترضت على الطلب الثامن للإفراج عن عبدالله المسجون حاليا في سجن لانيميزان جنوب غرب فرنسا.

يشار الى أن جورج عبدالله سبق أن قدم 7 التماسات لاطلاق سراحه غير أنها قوبلت جميعها بالرفض.

جورج عبدالله

أكد أنه ليس هناك من حوار مادام المحاور الآخر مسلحاً

المرعبي لـ «الأنباء»: منصور تعود على تلقي الأوامر من أسياده في دمشق

أمل عضو «كتلة المستقبل» النائب معين المرعبي «من رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ان يكون واضحا وصريحا ولا يقف في الوسط من خلال الطريقة التي يقفها»، داعيا إياه إلى ان يكون «فعلا قائدا لعملية إنقاذية للوطن»، ورأى «ان عملية تقطيع الوقت أثناء حكمه لم تجد نفعا ولا تزيل عنه المسؤولية بالنسبة لحماية الوطن»، مؤكدا انه ليس هناك من حوار مادمنا عزلا والمحاور الآخر يملك السلاح»، مشيرا الى ان «رفض قوى 14 آذار للحوار ليس رفضا لمحاورة الشريك في الوطن، إنما رفض لأسلوب وممارسات حزب الله في موضوع القتل والاغتيال والاستيلاء على مقدرات الدولة والتمسك بالسلاح»، معتبرا ان «حزب الله يلعب لعبة الدم بالسياسة عبر اغتيال قادتنا والمسؤولين بهدف قلب الحياة السياسية لصالحه ليكون موقفه أقوى، مؤكدا «ان هدفه تحويل لبنان الى ولاية إيرانية ووسيلة من أجل استخدامه كمنصة صواريخ على من تشاء إيران وأحمدي نجاد وبشار الأسد».

معين المرعبي

وقال المرعبي في تصريح لـ «الأنباء»: «على الرغم من وجود هواجس لدى البعض من قيام حزب الله بـ 7 مايو ثان، إلا اننا لا نرى لهذا الموضوع اي فائدة او مفعول، لأنه يسيطر على جميع مؤسسات الدولة ومقدراتها الأمنية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، لذا ليس هناك من فائدة لهذا الأمر، وإذا أراد ذلك فليفعل، فهو كان وراء اغتيال العديد من الشخصيات بدءا بالرئيس الشهيد رفيق الحريري وصولا للشهيد اللواء وسام الحسن، فمن الواضح انه يمزج الدم بالسياسة، وهذا الوضع لم يعد مقبولا عبر قيامه بقتل قياداتنا او تهديدهم وترهيبهم، وفي نهاية المطاف يدعونا للحوار».

وأضاف: «ان عمليات الاغتيال التي تحاول ان ترهب فريقنا السياسي في هذا الموضع، وأمام هذا الوضع قرر فريقنا ان هذا الأمر لا يمكن الاستمرار بهذا الموضوع لجهة التخلي عن السلاح لصالح مؤسسات الدولة، حيث يفترض ان ينفذ، ومن ثم نجلس من بعده على طاولة الحوار، لذلك ليس من إمكانية للحوار مادمنا عزلا والفريق الآخر مسلحا ولا يمكننا ان نؤثر عليه بأي مجال من المجالات، فأجندته إيرانية».

وفي موضوع قانون الانتخابات قال: «نأمل ان يتمكن الوطن من تخطي مرحلة قانون الانتخابات ويبقى صامدا نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور والذي هو ناتج عن تعاطي حزب الله وفريق 8 آذار بمقدرات الوطن من خلال السيطرة على الجمارك وتمرير الارتكابات الكبيرة، مثل تهريب اللحوم والأدوية الفاسدة وغيرها.

وفي ظل هذا المنطق اللاوطني واللامؤسساتي الذي يريد السيطرة على مؤسسات الدولة، فأخشى ما أخشاه هو أن نصل الى نقطة لا تستطيع الدولة دفع الرواتب والإيفاء بالتزاماتها البديهية الأساسية، فنحن نتلهى بجنس الملائكة، في الوقت ان الكيان والمجتمع اللبناني على الأرض والمحك نتيجة وجود طرف يريد اغتيال الطرف الآخر والسيطرة عليه بشتى الوسائل، لذلك فإن الانتخابات هي ملهاة ومضيعة للوقت، ولن تؤدي الى شيء، وحتى لو أخذنا اي قانون انتخاب فلن يؤدي نتائجه المرجوة وحتى ولو ربحنا الانتخابات وأخذنا 128 نائبا لصالح 14 آذار، فلن تستطيع 14 آذار الحكم بسبب وجود السلاح، لذلك فهي عملية تكاذب في هذا الشأن، فالمعنيون والغيورون على مصير البلد عليهم القيام بعملية إنقاذية من خلال إفهام حزب القتلة والمجرمين انه لا يمكن الاستمرار بالعيش على أرض واحدة وضمن دولة واحدة وقانون واحد لا يطبق إلا على طرف من الطرفين، ومصير البلد على المحك». وسأل المرعبي: «على ماذا نتحاور؟ فإعلان بعبدا لم يلتزموا ويسيروا به، لذلك علينا مصارحة الشعب اللبناني والتوضيح له الى يأخذ الفريق الآخر البلاد لوضع الأمور في نصابها للخروج من هذا الوضع الحرج والمصيري».

وانتقد المرعبي أداء السفير السوري في لبنان، فوصفه بالعميل، وقال: «نحن نتفهم موقف وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور الذي تعود على تلقي الأوامر من أسياده في دمشق وإيران، فنحن نعتبره عميلا مخابراتيا، فالجميع يعلم ان الحكومة في لبنان هي حكومة بشار الأسد، وحكومة سورية رقم 2 ـ فرع لبنان، بالإضافة الى الدور الكبير لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي يقدم خدمات كثيرة للنظام السوري والإيراني من خلال تمكينهم من الاستيلاء على مقدرات الوطن من خلال الحكومة الموجودة.

● بيروت ـ أحمد منصور

رئيس الوزراء الأردني: الإخوان يستهدفون صلاحيات الملك

القاهرة ـ د.ب.أ: اتهم رئيس الوزراء الأردني عبدالله النسور جماعة «الإخوان المسلمين» في المملكة بالسعي إلى تقويض صلاحيات العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، مشيرا إلى أن «الصلاحيات تمنح فقط لجلالة الملك، وجماعة الإخوان تريد أن تقلصها، وهي من تسأل عن أسباب ذلك». وتحدث النسور، في حوار أجرته معه صحيفة «الحياة» اللندنية في عددها الصادر امس عن قرارات أردنية «سيادية» تمنع استقبال اللاجئين الفلسطينيين من سورية، معتبرا أن هذه القرارات «خط أحمر».

وقال: «هناك قرار أردني سيادي واضح وصريح بعدم عبور الإخوة الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية إلى الأردن. استقبالنا لهؤلاء الأشقاء خط أحمر، لأن ذلك سيكون مقدمة لموجة تهجير أخرى، وهو ما تريده الحكومة الإسرائيلية.

إخواننا الفلسطينيون في سورية أصحاب حق في بلادهم الأصلية، وعليهم البقاء هناك لحين انتهاء الأزمة».

وحول المعلومات التي تحدثت أخيرا عن التحضير لكونفيدرالية مقبلة بين فلسطين «الدولة الجديدة» وبيّن المملكة الهاشمية، أعلن النسور أنه «لا مجال للحديث عن الفيدرالية أو الكونفيدرالية قبل انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي المحتلة، ومنها القدس الشرقية»، موضحا: «عندما يكتمل بناء الدولة الفلسطينية ويكتمل استقلالها وتحرير ترابها، عندئذ من حق الشعبين الأردني والفلسطيني أن يتحاورا حول المستقبل.

لكن يجب ألا نعفي إسرائيل من تبعات القضية الفلسطينية». ونفى النسور سعي الدولة إلى «التدخل في الانتخابات النيابية المقررة في 23 الشهر الجاري أو العبث فيها»، وكشف للمرة الأولى عن «أوامر ملكية لجهاز المخابرات العامة واسع النفوذ ، الذي تتهمه المعارضة بتزوير انتخابات سابقة، بعدم التدخل مطلقا في سير العملية الانتخابية، سواء كان ذلك التدخل مباشرا أو غير مباشر». واعتبر أن مقاطعة جماعة «الإخوان» للانتخابات «ليست من الديموقراطية في شيء».

ورأى أن «المنطق الذي يحكم جماعة الإخوان غير صحيح، فهي تفرض على الأكثرية اللحاق بالأقلية، وهذا المنطق ليس موجودا في أي من دول العالم».

وزراء الحزب الحاكم في الجزائر يدعون بلخادم إلى التنحي

الجزائر ـ يو.بي.أي: دعا وزراء جبهة التحرير الوطني الجزائرية (حزب الغالبية البرلمانية) الأمين العام للحزب عبدالعزيز بلخادم إلى التنحي عن منصبه معلنين التمرد عليه إلى حين تعيين أمين عام جديد.

وجاء في بيان وقعه الوزراء الثمانية الذين يشكلون غالبية أعضاء الحكومة نشر امس أنهم ملزمون سياسيا وحصريا بتطبيق برنامج الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة فقط وليس لبلخادم أي سلطة عليهم.

وطالب البيان بلخادم بالتنحي الطوعي من الأمانة العامة لجبهة التحرير وافساح المجال أمام انتخاب أمين عام جديد يحظى بالإجماع أو التوافق خلال الدورة المقبلة للجنة المركزية (أعلى هيئة قيادية في الحزب).

وانتقد البيان بشدة تصرفات بلخادم. وقال إن سلوكيات بدأت تأخذ بالتدريج منحى المعارضة في تناقض خطير مع الواجبات التي يفرضها موقع الصدارة الذي يحتله الحزب ضمن الأغلبية.

وتطرح (سلوكيات بلخادم) انشغالات سياسية وأخلاقية خطيرة تمس بالسوء توجه الحزب ومواقفه المبدئية بشأن مساهمته في تحقيق البرنامج الرئاسي التنموي والسياسي.

ورفض البيان انتقال القضايا الحزبية إلى المؤسسات السيادية مثل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) وهو ما اعتبره تهديدا لضرورة وجود مناخ ملائم لدراسة مشاريع القوانين.

المتمردون في أفريقيا الوسطى يصرون على رحيل بوزيزيه ولا اتفاق قريباً

ليبرفيل ـ أ.ف.ب: اصر المتمردون خلال المفاوضات التي جرت امس الاول في ليبرفيل على رحيل رئيس جمهورية افريقيا الوسطى فرنسوا بوزيزيه ومحاكمته امام المحكمة الجنائية الدولية، ما يجعل التوصل الى اتفاق لتسوية الازمة في هذا البلد بعيدا.

وبعد 12 ساعة من المفاوضات بين وفود السلطة والتمرد والمعارضة برعاية المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا، غادر متمردو تحالف سيليكا منتصف ليل امس الاول الاجتماع، على ان يعودوا صباح امس.

وقال ناطق باسم سيليكا فلوريان نجادر «لا بديل آخر لرحيل بوزيزيه. الشر الوحيد في افريقيا الوسطى هو بوزيزيه». وكان التحالف قدم الاربعاء الى المشاركين مذكرة تطالب «ببدء دعوى امام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد فرنسوا بوزيزيه».

ويتهم المتمردون الرئيس «بوقائع تعد جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية»، يذكرون منها «توقيف واعتقال واحتجاز اشخاص بشكل تعسفي وعمليات خطف واختفاء اشخاص واغتيالات واعدامات بلا محاكمة». وقال مصدر في وزارة الخارجية الغابونية «توقفت المفاوضات مساء الاربعاء لكن المتمردين سيعودون الخميس».

أخبار وأسرار لبنانية

● **«الأرثوذكسي لن يمشي»: تقول مصادر نيابية ان الرئيس نبيه بري ابلغ النائب وليد جنبلاط ان مشروع اللقاء الارثوذكسي «لن يمشي».**

وينقل عن جنبلاط قوله في مجالسه «بهذا المشروع لن يعود احد يتحدث مع احد: الطوائف والمذاهب.

وعند سؤاله ان بري يؤيده في حال توافق المسيحيون عليه، رد جنبلاط: «رئيس المجلس مع توافق كل الفرقاء، وان السير بالمشروع الارثوذكسي يؤدي الى نهاية اتفاق الطائف، وأنا والرئيس بري نحرص على هذا الاتفاق».

وأكد جنبلاط انه لم يهدد، لا من قريب ولا من بعيد، بالانسحاب من الحكومة في حال تبني مشروع اللقاء الارثوذكسي، وقال: «يكفيني الموقف المتمايز لرئيس الجمهورية ميشال سليمان»، واضعا طرح المشروع في اطار المزايدات بين العماد ميشال عون ورئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع، ولافتا الى ان «رغبتهما الدائمة في القتال ادت الى تبني هذا المشروع الذي يزيد الشرخ الطائفي في البلاد».

● **ماذا قال جنبلاط لـ «8 آذار»؟:** تقول معلومات انه قبل نحو شهر اجتمع النائب وليد جنبلاط مع طرف وازن في 8 آذار، وعرض مطلبه في مناسبة البحث عن قانون انتخابي جديد، قال: «أرجو ان تفهمونني، ما اريده ليس نائبا بالزائد او بالناقص، ولا اريد اكثر من 6 الى 7 نواب لاظل بيضة القبان لاحمي طائفتي»، وبنظر جنبلاط، فان مطلبه هو قانون انتخاب يعطيه كتلة نيابية يكون مجموع نوابها هو حجم الفرق بين نواب معسكري 8 و14 آذار، وبذلك يمتلك امتياز بيضة القبان الذي حيث يميل يرجح احدى كفتيه، ومقابل ذلك تعهد جنبلاط بأنه لن يعارض سعي 8 آذار لانتقاء شخص لرئاسة الحكومة المقبلة، شرط الا يكون فاقعا، بل على شاكلة الرئيس نجيب ميقاتي، وأنه في موضوع المقاومة لن يكون ضد حزب الله، وفي الموضوع السوري لن يتخلى عن خصوصية موقفه المعارض للنظام.

● **لماذا ايد حزب الله «الارثوذكسي»؟: الاوساط القيادية في حزب لله تسوق حججا لشرح اسباب دعمها للمشروع الارثوذكسي بناء على طلب حليفه «التيار الوطني الحر»، بتفهمها المنحى التصاعدي في الطائفية السياسية والذي يعززه هذا المشروع، وتساءل: الم تنحدر الحياة السياسية في البلد الى الحد الطائفي والمذهبي الذي نراه في البلد اصلا؟ فليتم اعتماد قانون يعبر عن هذا الانحدار في الحياة السياسية، نحن مشروعنا الاساسي هو اعتماد النسبية في القانون مع دوائر كبرى او متوسطة، ولدينا ليونة في النقاش حول توزيعها وعددها، الا ان رفض الفريق الآخر النقاش بالنسبية ادى الى تأييدنا مشروع اللقاء الارثوذكسي، لان فيه النسبية مع اعتماد لبنان دائرة واحدة، مع ادراكنا ان هذا سيزيد من الاجواء الطائفية، الموجودة اصلا، بسبب لغة التخاطب السياسي السائدة.**

ويقول مصدر قيادي في الحزب من باب التسليم بهذا الجانب من المشروع: «فلنعتمده لمرة واحدة، وليأت نواب يمثلون مذاهبهم وطوائفهم ويجتمعوا ويتوصلوا الى تسوية في البلد حول قانون عصري اكثر، او تقوم هيئة تأسيسية ترسم تلك التسوية، تكون مستندة الى ان من صاغوها جاءوا بغالبية شعبية في طوائفهم، وربما يقوم ممثلو المذاهب الحقيقيون بحوار منتج».

ويأخذ المصدر على تيار «المستقبل» وقوى 14 آذار انها اقفلت باب الحوار السياسي في البلد حول كل الامور، انطلاقا من اشتراطها استقالة الحكومة قبل اي شيء.

● **موقف بارود:** يقول وزير الداخلية السابق زياد بارود ان طرح اللقاء الارثوذكسي هو الوحيد من بين سائر المشاريع المتداولة، الذي يستطيع ان يؤمن المناصفة من الناحية التقنية، ومن زاوية تأمين المناصفة، يبدو هذا الطرح الاكثر دستورية بمعنى المادة 24 من الدستور.

ويستطرد بارود فورا ليقول «ان عدم دستورية الطرح تكمن في الآليات وليست في المبدأ بذاته، فالآلية المقترحة تعتمد عمليا الطائفة دائرة انتخابية من جهة، وهذا يطرح اشكالية الدائرة الجغرافية والجدل بين المحافظة والقضاء، وان الطائفة تنضم الى عناصر الجدل من زاوية ان النائب يمثل الامة جمعاء بحسب المادة 27 من الدستور، من جهة اخرى، ولا بد للاقتراح من ان يراعي توزيع المقاعد بين المناطق احتراما للفقرة الاخيرة من المادة 24، ويضيف بارود: «لو استحدث مجلس الشيوخ منذ 1990 لما كنا نبحث اليوم في هذه المسألة».

● **الانتخابات والمشهد الاقليمي: قال احد نواب «المستقبل» ان اقرار قانون الانتخاب الذي يرسم صورة التوازن البرلماني السياسي في المشهد اللبناني، لا يتوقف على عدد الكتل والنواب الذين يؤيدونه، بل على عوامل اخرى اكثر اهمية تتصل بتطورات المشهد الاقليمي التي لا توحي على الاطلاق بامكان تجاهل وزن «المستقبل» وجنبلاط في ظل الازمة السورية المتمادية وانحسار الدور السوري في لبنان، مهما جرت محاولات لمعاكسة هذه التطورات.**